الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

التقرير الأولي

لتحقيق الوقاية ضد الزيادة في واردات دول المجلس من بعض منتجات الحديد

النسخة غير السرية

يوليو 2020م

الفهرس

المقدمة 3

I. الإجراءات 4

I-1 بدء التحقيق 4
I-2 فترة التحقيق 4
I-3 الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة في التحقيق 4
I-4 استبيانات التحقيق 5

II. الصناعة الخليجية 5

III. المنتج محل التحقيق والمنتج المشابه أو المنافس له بشكل مباشر 5

IV. الزيادة في الواردات 6

IV-1-1 التطور المطلق لحجم الواردات 6
IV-1-2 التطور النسبي لحجم الواردات 7

V. الظروف غير المتوقعة 8

VI. الضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم 10

VI-1 **الضرر الجسيم** 10
VI-1-1 الإنتاج والطاقة المستغلة 10
VI-1-2 المبيعات والحصة السوقية 11
VI-1-3 المخزون 11
VI-1-4 الربحية 12
VI-1-5 العمالة، الإنتاجية والأجور 12
VI-1-6 سعر البيع وتكلفة الإنتاج 13
VI-2 **التهديد بالضرر الجسيم** 13
VI-3 **خلاصة حول تحديد وجود الضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم** 14

VII. العلاقة السببية 15

VII-1 أثر الواردات محل التحقيق على وضعية الصناعة الخليجية 15
VII-2 العوامل الأخرى 16
VII-2-1 الأداء التصديري للصناعة الخليجية 16
VII-2-2 انكماش الطلب 16
VII-2-3 التطور التقني 16
VII-2-4 الممارسات التجارية التقييدية والمنافسة بين المنتجين الخليجيين والأجانب 16
VII-3 خلاصة حول العلاقة السببية 17

VIII. النتائج 18

المقدمة

انطلاقا من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانسجاما مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للمجلس، ولأهمية الدور الذي تقوم به الصناعات الخليجية في اقتصاديات دول المجلس، أصبح من الضروري قيام دول المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية الموجهة إليها من غير الدول الأعضاء والتي تسبب ضرر للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامها.

واستنادا إلى اختصاصات مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون المنصوص عليها في المادة (10) من القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية، وباعتبار أن مكتب الأمانة الفنية هو الجهة المخولة بتلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات المتعلقة بالممارسات الضارة في التجارة الدولية والموجهة إلى دول المجلس من غير الدول الأعضاء، وبناء على قرار اللجنة الدائمة الموقرة رقم (4/26و/2019) ببدء تحقيق الوقاية من تلقاء نفسها طبقا لأحكام الفقرة (4) من المادة (2) من اللائحة التنفيذية، فقد قام مكتب الأمانة الفنية ببدء إجراءات تحقيق الوقاية ضد الزيادة في واردات دول المجلس من بعض منتجات الحديد[1]، وذلك وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في القانون الخليجي الموحد ولائحته التنفيذية.

أعد مكتب الأمانة الفنية تقريرا أوليا يتضمن النتائج الأولية التي توصل إليها هذا التحقيق وذلك بعد دراسة أولية للبيانات المقدمة من قبل كافة الأطراف ذوي العلاقة والمصلحة التي طلبت المشاركة وتعاونت مع مكتب الأمانة الفنية خلال المهل المحددة في إعلان فتح التحقيق: من الصناعة الخليجية والمستوردين الخليجيين والمصدرين/المنتجين الأجانب، وذلك بهدف عرضه على اللجنة الدائمة لاتخاذ قرار بشأن التحقيق الجاري وفقا لأحكام القانون الخليجي الموحد ولائحته التنفيذية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه سيتم في المرحلة القادمة إجراء مراجعة شاملة لنطاق المنتجات محل التحقيق والمنهج الذي من خلاله سيتم استعراض نتائج التحقيق النهائية وذلك بعد عكس نتائج الزيارات الميدانية وجلسة الاستماع للأطراف المشاركة في التحقيق والتعليقات الواردة للمكتب من الأطراف والرد عليها في التقرير القادم.

[1] النشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية العدد (23).

I. الإجراءات

I-1 بدء التحقيق

1. بناء على قرار اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول المجلس (ويشار إليها فيما بعد باللجنة الدائمة) ببدء تحقيق الوقاية من تلقاء نفسها طبقا لأحكام الفقرة (4) من المادة (2) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد.

2. تم إعلان بدء تحقيق الوقاية ضد الزيادة في واردات دول مجلس التعاون من بعض منتجات الحديد (المنتجات محل التحقيق)، وذلك من خلال نشره بالنشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية[2].

I-2 فترة التحقيق

3. فترة التحقيق في الضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم تمتد من 2014م حتى النصف الأول من عام 2019م.

4. ولأغراض المقارنة، تم اعتبار سنة 2014م كسنة أساس للمقارنة مع باقي السنوات.

I-3 الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة في التحقيق

5. منح مكتب الأمانة الفنية كافة الأطراف الراغبة بالمشاركة في التحقيق كأطراف ذوي علاقة أو مصلحة فرصة للإعلان عن نفسها وتقديم مرئياتها كتابة، وتم مطالبة كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة بالتعاون في التحقيق خلال المدد الزمنية المحددة في إعلان بدء التحقيق، وذلك طبقاً لأحكام المادة (9) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد.

6. أخطر مكتب الأمانة الفنية لجنة الوقاية بمنظمة التجارة العالمية بنسخة من قرار بدء التحقيق من خلال دولة الرئاسة[3].

7. تلقى مكتب الأمانة الفنية خطابات من بعض الأطراف من داخل دول المجلس ومن خارجها (حكومات ومصدرين ومستوردين) والتي ترغب في تسجيلها كأطراف معنية في التحقيق، وبناء عليه قام مكتب الأمانة الفنية بتسجيلها كأطراف ذوي علاقة أو مصلحة بالتحقيق.

2 النشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية العدد (23) بتاريخ 23 أكتوبر 2019م. النشرة متوفرة على صفحة مكتب الأمانة الفنية في موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون على الرابط التالي:
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Pages/Details.aspx?itemid=797

3 G/SG/N/6/BHR/3

I-4 استبيانات التحقيق

8. أرسل مكتب الأمانة الفنية استبيانات التحقيق إلى الأطراف ذات العلاقة أو المصلحة بالتحقيق، ومنحهم مهلة 40 يوما للرد على استبيانات التحقيق وذلك طبقا للمادتين (11) و(12) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد، وقد تم تمديد فترة الرد على الاستبيانات بعشرة أيام إضافية بناء على طلب مبرر من الأطراف ذوي العلاقة أو المصلحة وذلك طبقا لأحكام الفقرة (2) من المادة (12) المذكورة أعلاه.

9. تلقى مكتب الأمانة الفنية الردود على استبيانات التحقيق من قبل المصنعين الخليجيين والمستوردين الخليجيين بالإضافة إلى المنتجين/المصدرين الأجانب.

II. الصناعة الخليجية

10. من خلال بيانات التحقيق والردود على استبيانات التحقيق، فقد تبين أن الشركات المصنعة للحديد المشاركة في التحقيق بمختلف دول المجلس تمثل 55.21% من إجمالي إنتاج الصناعة الخليجية للحديد والصلب المنتجة للمنتج الخليجي المشابه أو المنافس بشكل مباشر.

III. المنتج محل التحقيق والمنتج المشابه أو المنافس له بشكل مباشر

11. بعض منتجات الحديد المصنفة ضمن 9 فئات (المنتجات محل التحقيق)، والتي تندرج تحت البنود الجمركية المذكورة في الجدول أدناه:

جدول رقم (1): المنتجات محل التحقيق

الرقم	فئة الحديد	البنود الجمركية
1	مسطحات وألواح صاج حديد مسحوبة على الساخن Flat Hot Rolled Coils and Sheets	720827; 720837; 720838; 720839; 720851; 720853; 720854; 721113; 721114; 721119
2	مسطحات وألواح صاج حديد مسحوبة على البارد Cold Rolled Flat Steel Coils and Sheets	720916; 720917; 720918; 720926; 720927; 720928; 720990; 722550
3	مسطحات مطلية بطلاء معدني Metallic Coated Steel	721030; 721049; 721069; 721220; 721250; 721260; 722591; 722592; 722599
4	مسطحات مطلية بطلاء عضوي Organic Coated Steel	721240
5	قضبان ولفات حديد تسليح Reinforced Steel Bars and Wire Rod	721310; 721320; 721391; 721399; 721410; 721430; 721510; 721550; 721590; 722710; 722720; 722810; 722820; 722840; 722850; 722860
6	قضبان وعيدان حديدية دائرية ومربعة ومستطيلة Circular, Square, and Rectangular Sticks and Rods	721491; 721499; 722211; 722219

الرقم	فئة الحديد	البنود الجمركية
7	مقاطع حديدية Sections	721610; 721631; 721632; 730810
8	زوايا وأشكال حديدية Angles and Shapes	721621; 721650; 730120
9	أنابيب ومواسير ملحومة وغير ملحومة تشمل أنابيب نقل المياه والغاز والزيت/النفط Welded and Seamless Pipes and Tubes Including Items for Transporting Water, Gas and Oil	730424; 730520; 730531; 730539; 730611; 730619; 730640; 730661; 730690

12. تنتج الصناعة الخليجية منتجات مشابهة ومنافسة بشكل مباشر للمنتجات محل التحقيق، حيث تبين لمكتب الأمانة الفنية بصفة أولية، بناء على البيانات والمستندات والمعلومات المتوفرة لديه، أن منتجات الحديد المستوردة والخليجية لها نفس الخصائص المادية الأساسية، والفنية والكيميائية، كما أن لها نفس الاستخدامات ونفس قنوات التوزيع وعملية الإنتاج والمواد الخام المستعملة، كما تندرج تحت نفس البنود الجمركية ويمكن الإحلال فيما بينها.

IV. الزيادة في الواردات

13. قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة تطور معدل وحجم الزيادة في الواردات من المنتجات محل التحقيق بشكل مطلق أو نسبي بالعلاقة مع الإنتاج، وذلك تطبيقا لأحكام الفقرة (2-أ) من المادة (71) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد وفقا لما يلي:

IV-1-1 التطور المطلق لحجم الواردات

جدول رقم (2)

الوحدة: ألف طن

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
حجم الواردات	3,774.47	4,482.14	3,834.14	4,460.59	4,591.83	4,233.26
مؤشر الواردات	100	118.75	101.58	118.18	121.65	112.16

المصدر: قاعدة بيانات ISSB

14. يوضح الجدول رقم (2) أن تطور حجم واردات دول المجلس من منتجات الحديد محل التحقيق قد سجل ارتفاعا خلال فترة التحقيق، حيث ارتفعت الواردات بصورة مستمرة خلال فترة التحقيق بلغت أقصاها في عام 2018م بنسبة 21.65%، ثم استمرت في الزيادة خلال الفترة يوليو 2018م - يونيو 2019م بنسبة 12.16% مقارنة بعام 2014م.

IV-1-2 التطور النسبي لحجم الواردات

جدول رقم (3)

الوحدة: الف طن

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
حجم الواردات	3,774.47	4,482.14	3,834.14	4,460.59	4,591.83	4,233.26
مؤشر الواردات	100	118.75	101.58	118.18	121.65	112.16
مؤشر الإنتاج	100	97.12	94.16	85.54	93.92	70.21
مؤشر الواردات كنسبة من الإنتاج	100	122.27	107.88	138.15	129.53	159.75

المصدر: قاعدة بيانات ISSB وبيانات التحقيق

15. أما فيما يخص تطور حجم واردات دول المجلس نسبة إلى إنتاج الصناعة الخليجية من منتجات الحديد، يبين الجدول رقم (3) أن تطور حجم واردات دول المجلس من منتجات الحديد محل التحقيق قد سجل ارتفاعا خلال فترة التحقيق، حيث ارتفعت الواردات بصورة مستمرة بلغت أقصاها خلال الفترة يوليو 2018م - يونيو 2019م بنسبة 59.75% مقارنة بعام 2014م.

16. وبناء على ما سبق، فقد تبين لمكتب الأمانة الفنية حسب التحديدات الأولية وجود زيادة كبيرة وحادة ومفاجئة وحديثة في واردات المنتجات محل التحقيق سواء بصورة مطلقة أو بالنسبة لإنتاج الصناعة الخليجية وذلك وفقا للفقرة (2-أ) من المادة (71) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد.

V. الظروف غير المتوقعة

17. قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة التطورات غير المتوقعة، وتبين لديه بصفة أولية أن الزيادة في الواردات محل التحقيق جاءت نتيجة لظروف غير متوقعة يمكن إجمالها في العناصر التالية:

18. سجلت الطاقة الإنتاجية لصناعة الحديد على مستوى العالم زيادة كبيرة منذ عام 2000م، حيث ارتفعت من 1,069.5 مليون طن في عام 2000م إلى 2,233.7 مليون طن في عام 2018م[4]، أي ارتفاع بنسبة 108.85%. كما أن الطاقة المستغلة للحديد في العالم قد بلغت خلال عام 2018م 81% مما أدى إلى تقليص الفجوة بين الطاقة الإنتاجية القصوى والإنتاج الفعلي على مستوى العالم. وقد أدت هذه الزيادة في الطاقة القصوى والإنتاج الفعلي لصناعة الحديد إلى تفاوت بين العرض والطلب على مستوى العالم. كما أن إحصائيات صناعة الحديد في العالم تشير إلى أن هناك استثمارات إضافية سترفع من الطاقة الإنتاجية خلال الفترة 2019م-2021م بحجم 110.2 مليون طن إضافية، مما سيرفع الطاقة القصوى في العالم لإنتاج الحديد خلال نفس الفترة إلى 2,343.9 مليون طن، أي زيادة بنسبة 5% مقارنة بعام 2018م[5].

19. يمكن اعتبار الإجراءات التي قامت بها العديد من الدول في إطار الممارسات التقييدية التجارية سواء من خلال السياسات التجارية أو أدوات مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية في قطاع الحديد بهدف حماية صناعاتها المحلية بمثابة تطورات غير متوقعة ساهمت في زيادة الواردات بل وتهدد بمزيد من الزيادة في الواردات إلى دول المجلس، نذكر من بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا والمغرب وجمهورية مصر العربية ودول الاتحاد الاوراسي (روسيا وأرمينيا وكازاخستان وقرغستان) وكندا وأستراليا والهند. وبالاستناد إلى إحصائيات منظمة التجارة العالمية، فإن عدد التحقيقات في قطاع الحديد ارتفعت إلى 625 تحقيق خلال الفترة من 2013م إلى 2018م، منها 485 تحقيق مكافحة الإغراق بمعدل 97 تحقيق سنويا، و106 تحقيق مكافحة الدعم بمعدل 21 تحقيق سنويا، بالإضافة إلى 34 تحقيق وقاية بمعدل حوالي 7 تحقيقات سنويا، وذلك خلال نفس الفترة. أما خلال النصف الأول من عام 2019م فقد تم تسجيل 35 تحقيق مكافحة الإغراق و5 لمكافحة الدعم و7 تحقيقات وقاية[6]. انتهت بعض هذه التحقيقات بفرض تدابير

[4] http://www.oecd.org/industry/ind/recent-developments-steelmaking-capacity-2019.pdf
https://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=STI_STEEL_MAKINGCAPACITY

[5] http://www.oecd.org/industry/ind/recent-developments-steelmaking-capacity-2019.pdf

[6] بالنسبة لتحقيقات الوقاية، يشمل هذا الرقم تحقيقات الوقاية لعام 2019م حيث تم تحديث البيانات على موقع منظمة التجارة العالمية لتشمل عام 2019م بالكامل.

نهائية، منها 363 لمكافحة الإغراق بمعدل 73 سنويا، و52 لمكافحة الدعم بمعدل 11 تدبير تعويضي سنويا، 20 وقاية بمعدل 5 تدابير وقائية سنويا وذلك خلال الفترة 2014م – 2018م، وقد سجل عدد التدابير المطبقة إلى حدود النصف الأول من عام 2019م 31 لمكافحة الإغراق، 7 لمكافحة الدعم و6 وقاية. نجد من بين كبار الدول المطبقة لهذه التدابير، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الاوروبي، كندا، روسيا، تركيا، استراليا، المكسيك، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا، ومصر وكوريا الجنوبية، وحيث تعتبر هذه الدول من كبار المستوردين لمنتجات الحديد في العالم وبالنظر الى السياسات التجارية المطبقة من قبل هذه الدول لحماية أسواقها وصناعاتها، فان هذه الإجراءات المتسارعة جعلت الدول التي واجهت أسواقها التصديرية تدابير حمائية إلى البحث عن اسواق أخرى غير محمية لتكون وجهة جديدة لها، مما جعل الأسواق الخليجية هدفا لهذه الواردات وهو ما قد يلقي بظلاله سلباً على الصناعة الخليجية.

20. وعليه، فان العناصر المذكورة أعلاه تعتبر من التطورات غير المتوقعة التي أدت وستؤدي في المستقبل الى الزيادة في واردات منتجات الحديد محل التحقيق الى السوق الخليجية.

VI. الضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم

VI-1 الضرر الجسيم

21. قام مكتب الأمانة الفنية بتقييم وضع الصناعة الخليجية، وذلك من خلال مستوى الإنتاج واستغلال الطاقة والمبيعات والحصة السوقية والمخزون والأرباح والخسائر والعمالة والإنتاجية من أجل تحديد وجود الضرر الجسيم الواقع على الصناعة الخليجية خلال فترة التحقيق.

VI-1-1 الإنتاج والطاقة المستغلة

الجدول رقم (4)

الوحدة: ألف طن

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
الإنتاج	100	97.12	94.16	85.54	93.92	70.21
الطاقة الإنتاجية القصوى	100	102.79	103.49	105.00	105.14	100.89
الطاقة الإنتاجية المستغلة	100	94.48	90.99	81.47	89.33	69.59

المصدر: بيانات التحقيق

22. يتضح من الجدول رقم (4) أن حجم الإنتاج سجل انخفاضا ملحوظا خلال فترة التحقيق، حيث انخفض خلال عام 2017م بنسبة 14.46% مقارنة بعام 2014م، ثم استمر في الانخفاض بوتيرة أقل خلال عام 2018م بنسبة 6.08% مقارنة بنفس الفترة، ثم عاد لينخفض بوتيرة أكبر خلال الفترة يوليو 2018م – يونيو 2019م بنسبة 29.79% مقارنة بعام 2014م.

23. يتضح من خلال نفس الجدول أن الطاقة الإنتاجية القصوى لم تسجل ارتفاعا كبيرا خلال فترة التحقيق حيث تراوحت نسبة الارتفاع بين 0.89% التي سجل خلال الفترة من يوليو 2018م إلى يونيو 2019م و5.14% التي سجلت خلال عام 2018م، وذلك مقارنة بعام 2014م. كما يلاحظ عدم استغلال هذه الطاقة الإنتاجية بالكامل، حيث سجل معدل الطاقة المستغلة انخفاضا حادا خلال فترة التحقيق بلغ أدناه خلال الفترة يوليو 2018م – يونيو 2019م بنسبة 30.41% مقارنة بعام 2014م. تزامن هذا الانخفاض في الطاقة المستغلة مع عدم قدرة الصناعة على المنافسة مع كمية الواردات الكبيرة، مما أرغم الصناعة على تقليص إنتاجها.

VI-1-2 المبيعات والحصة السوقية

جدول رقم (5)

الوحدة: ألف طن

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
مبيعات الصناعة	100	102.17	100.16	92.60	93.18	75.39
حصة مبيعات الصناعة الخليجية	100	96.15	99.65	93.62	92.99	89.27
حصة الواردات	100	111.75	101.06	119.49	121.41	132.80
حجم السوق	100	106.26	100.51	98.91	100.20	84.46

المصدر: قاعدة بيانات ISSB وبيانات التحقيق

24. يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (5) أن حجم مبيعات الصناعة الخليجية قد سجل انخفاضا ملحوظا خلال فترة التحقيق بلغ أدناه خلال الفترة من يوليو 2018م إلى يونيو 2019م بنسبة 24.61% مقارنة بعام 2014م، وبالتالي انخفاض أكبر في حصتها السوقية بلغ أدناه بنسبة 10.73% خلال نفس الفترة. كما يلاحظ أن الواردات محل التحقيق قد سجلت زيادة كبيرة خلال نفس الفترة، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في حصتها السوقية خلال فترة التحقيق، حيث انتقلت من **% خلال عام 2014م إلى **% خلال الفترة يوليو 2018م – يونيو 2019م، أي بزيادة أكثر من 8.08 نقطة مئوية.

25. بناء على ما سبق، يتضح أن هناك انخفاضا في مبيعات الصناعة الخليجية وحصتها السوقية بالسوق الخليجية وزيادة في حجم الواردات وحصتها السوقية خلال فترة التحقيق.

VI-1-3 المخزون

جدول رقم (6)

الوحدة: ألف طن

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
مؤشر المخزون	100	85.09	89.47	111.06	125.28	122.79

المصدر: بيانات التحقيق

26. يوضح الجدول رقم (6) ارتفاعا ملحوظا في المخزون خلال فترة التحقيق ابتداء من عام 2017م بلغ أقصاه في عام 2018م بنسبة 25.28% مقارنة بعام 2014م، ثم استمر في الارتفاع خلال الفترة يوليو 2018م – يونيو 2019م بنسبة 22.79% مقارنة بنفس الفترة. ويرى مكتب الأمانة الفنية أن هذا الارتفاع قد يعزى إلى صعوبة الصناعة الخليجية في بيع منتجاتها في السوق الخليجية.

VI-1-4 الربحية

جدول رقم (7)

القيمة: مليون ريال سعودي

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
مؤشر الخسارة/الأرباح	100	-166.56	-97.88	-96.48	19.70	-156.73

المصدر: بيانات التحقيق

27. توضح بيانات الجدول رقم (7) تدهور الوضعية المالية للصناعة بشكل مستمر خلال فترة التحقيق ابتداء من عام 2015م باستثناء عام 2018م، حيث سجلت الصناعة خلال الفترة 2014م-2017م تدهور الخسائر بنسبة (196.48-)% لتسجل بذلك خسائر بلغت (**) مليون ريال سعودي، وفي عام 2018م تحسنت وضعية الصناعة لتسجل أرباح بقيمة ** مليون ريال سعودي ويرى مكتب الأمانة الفنية أن ذلك قد يرجع إلى تركيز الصناعة في هذه الفترة على مبيعات التصدير خارج دول المجلس كما هو مبين في الجزء الخاص بالأداء التصديري من هذا التقرير، أما خلال الفترة من يوليو 2018م إلى يونيو 2019م فقد عادت الوضعية المالية لتتدهور بنسبة (256.73-)% لترتفع الخسائر إلى (**) مليون ريال سعودي وذلك مقارنة بعام 2014م.

VI-1-5 العمالة، الإنتاجية والأجور

جدول رقم (8)

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
مؤشر عدد العاملين	100	104.84	107.52	101.41	103.67	100.03
مؤشر الأجور	100	107.66	105.19	108.56	109.90	104.87
مؤشر الإنتاجية	100	92.64	87.58	84.35	90.60	70.19

المصدر: بيانات التحقيق

28. يوضح الجدول رقم (8) أن عدد العاملين في الصناعة الخليجية قد سجل استقرارا خلال الفترة من عام 2014م إلى يونيو 2019م، وذلك بعد تسجيل معدلات ارتفاع خلال الفترة 2014م-2018م تراوحت بين 1.41% خلال عام 2017م و7.52% خلال عام 2016م وذلك مقارنة بعام 2014م. أما فيما يخص الأجور فقد سجلت ارتفاعا تدريجيا بلغ أقصاه خلال عام 2018م بنسبة 9.90% مقارنة بعام 2014م، ثم استمرت في الارتفاع بنسبة 4.87% خلال الفترة من يوليو 2018م إلى يونيو 2019م مقارنة بعام 2014م.

29. كما يوضح نفس الجدول أن الإنتاجية انخفضت خلال فترة التحقيق بنسبة 29.81%، وقد جاء هذا الانخفاض في الإنتاجية نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج مقابل استقرار نسبي في عدد العمالة.

VI-1-6 سعر البيع وتكلفة الإنتاج

جدول رقم (9)

القيمة: بالريال السعودي الوحدة: طن

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
متوسط سعر بيع الوحدة للمنتج الخليجي	100	76.26	63.23	74.47	85.56	83.78
متوسط التكلفة	100	90.91	80.74	91.82	98.91	112.00
مؤشر التكلفة كنسبة من سعر البيع	100	119.22	127.69	123.30	115.60	133.69

المصدر: بيانات التحقيق

30. توضح بيانات الجدول رقم (9) انخفاض متوسط سعر البيع للمنتج الخليجي المشابه خلال فترة التحقيق بلغ أدناه خلال عام 2016م بنسبة 36.77% مقارنة بعام 2014م، إلا أنه على الرغم من ارتفاع متوسط سعر البيع خلال عام 2017م لنهاية فترة التحقيق فإن متوسط السعر خلال الفترة من يوليو 2018م إلى يونيو 2019م لازال أقل مقارنة بعام 2014م. كما يلاحظ أنه على الرغم من تحسن سعر البيع خلال آخر سنة إلا أنه يلاحظ ارتفاع مؤشر التكلفة كنسبة من سعر البيع بصورة عامة خلال كامل فترة التحقيق، وهذا ما قد يفسر ارتفاع خسائر الصناعة الخليجية وعدم قدرتها على تحقيق قدر مناسب من الربح.

VI-2 التهديد بالضرر الجسيم

31. بالاستناد الى المادة (72) من اللائحة التنفيذية، قام مكتب الأمانة الفنية، من أجل تحديد التهديد بالضرر الجسيم والتحقق من أنه واضح ووشيك الوقوع، بتحليل معدل الزيادة الكبيرة في الواردات من المنتجات محل التحقيق والزيادة في الطاقة التصديرية لدول العالم.
32. كما تم الإشارة إلى ذلك أعلاه في الجزء الخاص بالظروف غير المتوقعة، فإن الصناعة الخليجية للحديد تواجه عدد من التحديات منها الزيادة الكبيرة في فائض الطاقة الإنتاجية والإنتاج على مستوى العالم، وزيادة كبيرة في الواردات محل التحقيق.
33. سجل معدل وحجم الزيادة في الواردات محل التحقيق زيادة كبيرة خلال فترة التحقيق، كما أنه في ظل الحماية التجارية التي نهجتها العديد من دول العالم لحماية صناعاتها المحلية فإن ذلك سيؤدي لا محالة الى المزيد من الزيادة في الواردات محل التحقيق إلى السوق الخليجية.
34. فائض الطاقة الإنتاجية العالمية بالإضافة إلى السياسات التجارية المتبعة على مستوى دول العالم قد يؤدي إلى تحويل الصادرات العالمية إلى السوق الخليجية، مما يشير إلى احتمال الزيادة في الواردات بشكل أكبر ويعرض الصناعة الخليجية إلى تدهور أكبر لوضعيتها المالية والاقتصادية في المستقبل، حيث أن السوق الخليجية تبقى سوق جذابة بالنسبة للمصدرين/المنتجين الأجانب وذلك في غياب

أسواق تصدير أخرى لاستيعاب فائض الإنتاج في العالم والتي تظل أغلبيتها محمية سواء من خلال السياسات التجارية أو من خلال تطبيق أدوات مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية على عكس السوق الخليجية.

VI-3 خلاصة حول تحديد وجود الضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم

35. تبين لمكتب الأمانة الفنية بناء على ما سبق وبصفة أولية أن الصناعة الخليجية تعاني من ضرر جسيم وتهديد بالضرر الجسيم.

VII. العلاقة السببية

36. قام مكتب الأمانة الفنية بدراسة العلاقة السببية بين الزيادة في الواردات محل التحقيق والضرر الجسيم، كما قام بدراسة العوامل الأخرى غير الزيادة في الواردات والتي قد تساهم في الضرر الجسيم الحاصل للصناعة الخليجية خلال فترة التحقيق، وذلك استناداً إلى الفقرة (3) من المادة (71) من اللائحة التنفيذية للقانون الخليجي الموحد وفقا لما يلي:

VII-1 أثر الواردات محل التحقيق على وضعية الصناعة الخليجية

37. تبين وجود الزيادة الحديثة والمفاجئة والحادة والكبيرة في الواردات محل التحقيق سواء بشكل مطلق أو نسبة إلى الإنتاج، كما أن هناك زيادة كبيرة في الحصة السوقية للواردات محل التحقيق وذلك على حساب الحصة السوقية للصناعة الخليجية ومبيعاتها.

38. أدت هذه الوضعية إلى انخفاض في الطاقة المستغلة لدى الصناعة بسبب عدم قدرتها على المنافسة مع كمية الواردات الكبيرة والمتزايدة، مما أرغم الصناعة على تقليص إنتاجها ومبيعاتها لصالح الواردات التي استحوذت على حصة كبيرة من السوق الخليجية، مما ساهم في الرفع من مستويات المخزون لدى الصناعة وتسجيل خسائر كبيرة أدت إلى تفاقم الوضعية المالية للصناعة.

39. كما أن فائض الطاقة الإنتاجية في العالم بالإضافة إلى السياسات التجارية المتبعة على مستوى دول العالم قد يؤدي إلى تحويل الصادرات العالمية إلى السوق الخليجية، مما يشير إلى احتمال الزيادة في الواردات بشكل أكبر ويعرض الصناعة الخليجية إلى تدهور أكبر لوضعيتها المالية والاقتصادية في المستقبل، حيث أن السوق الخليجية تبقى سوق جذابة بالنسبة للمصدرين/المنتجين الأجانب وذلك في غياب أسواق تصدير أخرى لاستيعاب فائض الإنتاج في العالم والتي تظل أغلبيتها محمية سواء من خلال السياسة التجارية أو من خلال تطبيق أدوات مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية على عكس السوق الخليجية.

40. وبناء عليه، تبين بصفة أولية وجود الضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم المتمثل في تدهور المؤشرات الاقتصادية للصناعة وتفاقم أزماتها المالية، الشيء الذي تزامن مع الزيادة الحديثة والمفاجئة والحادة والكبيرة في حجم الواردات محل التحقيق.

VII-2 العوامل الأخرى

VII-2-1 الأداء التصديري للصناعة الخليجية

جدول رقم (10)

الوحدة: ألف طن

	2014	2015	2016	2017	2018	يوليو2018-يونيو2019
مؤشر مبيعات التصدير	100	107.21	123.19	122.26	191.99	149.65

المصدر: بيانات التحقيق

41. يوضح الجدول رقم (10) ارتفاعا ملحوظا في مبيعات التصدير خلال فترة التحقيق بلغ أقصاه خلال عام 2018م بنسبة حوالي 92% مقارنة بعام 2014م، ثم استمرت مبيعات التصدير في الارتفاع خلال الفترة من يوليو 2018م إلى يونيو 2019م بنسبة 49.65% مقارنة بنفس الفترة.
42. بالتالي، لا يمكن إرجاع الضرر الجسيم للصناعة الخليجية إلى التراجع في الأداء التصديري.

VII-2-2 انكماش الطلب

43. يلاحظ ثبات نسبي في حجم السوق الخليجية خلال كامل فترة التحقيق باستثناء العام الأخير، بالتالي يرى مكتب الأمانة الفنية أن هذا الانخفاض في العام الأخير لا يقطع العلاقة السببية ما بين الزيادة في الواردات والضرر الجسيم.

VII-2-3 التطور التقني

44. تستخدم الصناعة الخليجية تقنية حديثة في صناعة منتجات الحديد والصلب.
45. بالتالي، لا يمكن إرجاع الضرر الجسيم للصناعة الخليجية إلى التطور التقني.

VII-2-4 الممارسات التجارية التقييدية والمنافسة بين المنتجين الخليجيين والأجانب

46. حسب البيانات والمعلومات المتوفرة، فإنه لا توجد بدول المجلس أي ممارسات تقييدية أو عوائق تجارية تؤثر على تجارة منتجات الحديد المعنية بالتحقيق.
47. كما لم يتأثر أداء الصناعة الخليجية بالمنافسة الداخلية بين المنتجين الخليجيين وذلك حسب البيانات والمعلومات المتوفرة.
48. فضلا عن أنه يتضح أن الصناعة الخليجية قد تأثرت بمنافسة المنتجين الأجانب من خلال الزيادة المكثفة للواردات محل التحقيق والتي استحوذت على حصة سوقية كبيرة على حساب الحصة السوقية للصناعة.

49. بالتالي، لا يمكن إرجاع الضرر الجسيم إلى الممارسات التجارية التقييدية أو المنافسة بين المنتجين الخليجيين.

VII-3 خلاصة حول العلاقة السببية

50. درس مكتب الأمانة الفنية بصفة أولية العلاقة السببية بين الزيادة في الواردات محل التحقيق والضرر الجسيم الحاصل للصناعة الخليجية خلال فترة التحقيق، واستنتج ما يلي:

51. وجود الزيادة الحديثة والمفاجئة والحادة والكبيرة في الواردات محل التحقيق سواء بشكل مطلق أو نسبة إلى الإنتاج، كما أن هناك زيادة كبيرة في الحصة السوقية للواردات محل التحقيق وذلك على حساب الحصة السوقية للصناعة الخليجية ومبيعاتها.

52. وجود الضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم المتمثل في تدهور المؤشرات الاقتصادية للصناعة وتفاقم أزماتها المالية، الشيء الذي تزامن مع الزيادة الحديثة والمفاجئة والحادة والكبيرة في حجم الواردات محل التحقيق.

53. لم تساهم العوامل الأخرى غير الواردات، كانكماش الطلب، الممارسات التجارية التقييدية، التطور التقني أو الأداء التصديري أو المنافسة الداخلية أو أية عوامل أخرى في الضرر الجسيم للصناعة الخليجية وأن هذا الضرر مرده إلى الزيادة في الواردات محل التحقيق.

54. بناء على ما سبق، يتضح أن هناك أدلة كافية على توافر العلاقة السببية بين الزيادة الكبيرة في الواردات من المنتجات محل التحقيق والضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم الحاصل للصناعة الخليجية.

VIII. النتائج

55. توصل مكتب الأمانة الفنية حسب النتائج الأولية للتحقيق إلى تحديد وجود زيادة حديثة ومفاجئة وحادة وكبيرة في واردات المنتجات محل التحقيق ووجود الضرر الجسيم والتهديد بالضرر الجسيم والعلاقة السببية بينهما. وعليه قررت اللجنة الدائمة باستمرار التحقيق دون فرض رسوم وقائية مؤقتة.